



# أثر إنهيار الريال اليمني على المرأة و الطفل

---

ورقة سياسات 2

سميحه أحمد

أغسطس 2019

## أثر انهيار الريال اليمني على المرأة والطفل

---

ورقة سياسات

الكاتب: سميحة أحمد

الناشر: مؤسسة شباب سبأ للتنمية

جميع الحقوق © محفوظة لمؤسسة شباب سبأ للتنمية

أغسطس 2019

مؤسسة شباب سبأ للتنمية وبناء السلام، هي مؤسسة مجتمع مدني يقودها شباب  
يمني متحمس لإحداث تغيير مجتمعي تنموي من خلال إقامة شراكات فعالة مع  
مختلف الجهات المحلية والدولية. نعمل في الجمهورية اليمنية .



[www.shebayouth.org](http://www.shebayouth.org)

### ملخص:

أدى الصراع القائم في اليمن إلى أوضاع مأساوية في شتى مناحي الحياة، كان أبرزها الانهيار الاقتصادي الذي أدت تداعياته إلى ارتفاع مهول في أسعار صرف الدولار أمام الريال وكان لنتائج هذا الأخير تأثيراته السلبية على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع، وكان للمرأة نصيبها الأكبر عن غيرها، حيث تفاقمت أزمتها المعيشية بصورة مأساوية وواسعة لهذه الفئة ما بين فقدانها لعائلها أو عملها، كما انعكست في دفع أعداد كبيرة من الفتيات إلى ترك التعليم، إما لعدم قدرة أسرهن على دفع تكاليف دراستهن؛ أو لمساعدة أسرهن في العمل على كسب لقمة العيش، كما حرمت أغلب النساء من الحصول على متطلبات أساسية صحية وخدمية وفاقم من معاناتهن.

كما دفعها ارتفاع الأسعار وحاجتها لمواجهة أعباء المعيشية إلى بيع ممتلكاتها وحتى أثاث منزلها ووصل بالبعض لبيع بعض من أغراضها الشخصية وملابسها.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على تداعيات سعر الصرف على المرأة اليمنية. من خلال مقابلات مع مجموعة من النساء والفتيات وخلصت إلى ضرورة التكافل وضرورة أن تعمل كافة الأطراف وبصورة عاجلة من حكومة ومانحين ومجتمع إلى التخفيف من هذه المعاناة.

### مقدمة:

أضحى الأزمة الإنسانية في اليمن الأسوأ على مستوى العالم، ويبدو أنها مرشحة لمزيد من التفاقم مع الهبوط المتسارع لقيمة الريال اليمني.

إن خسارة الريال اليمني لأكثر من 75% من قيمته أمام الدولار؛ في بلد عانى من معدلات فقر وسوء

تغذية هائلة؛ يجعل التضخم كارثة أخرى تضيف للحرب بعداً أشد قسوة، وأكثر صعوبة على المواطنين لشراء المنتجات الغذائية الأساسية، والتي يتم استيراد الجزء الأكبر منها.

في آذار/مارس 2015 بدأ تدخل التحالف العسكري في اليمن بقيادة السعودية عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد تحالف قوات الرئيس السابق "صالح" وجماعة أنصار الله ( الحوثيون )، وإعادة السلطة لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وما زالت الحرب مستمرة بينما تسيطر جماعة أنصار الله ( الحوثيون ) على صنعاء منذ العام 2014 م وعلى مناطق واسعة في شمال وغرب البلاد.

أسفر النزاع منذ آذار/مارس 2015 م حسب الأمم المتحدة عن سقوط 10 آلاف قتيل معظمهم من المدنيين. بينما تقول الأمم المتحدة إن ثلاثة من بين كل أربعة من سكان اليمن البالغ عددهم 27 مليون نسمة بحاجة لمساعدة غذائية، ويواجه حوالي ثمانية ملايين شخص خطر المجاعة.

وفي مواجهة المجتمع لمخاطر الانهيار، تتحمل النساء \_ بمختلف أعمارهن - وطأة التداعيات الاجتماعية الناتجة عن الظروف الاقتصادية شديدة السوء، بينما يظل مفهوم الرجل " المعيل " هو التأطير المجتمعي للمعاملة غير المتساوية بين الرجل والمرأة وحرمانها من الكثير من الاستحقاقات، وأتت الحرب لتقضي على القليل مما نجحت المرأة اليمنية في الحصول عليه.

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على معاناة النساء والفتيات اليمنيات في ظل التدهور الاقتصادي والمعيشي، والذي لا يبدو في أفق قريب بوادر لحله وسط الصراع والانقسام والتدخلات المتعددة. كما تسعى الورقة إلى الدعوة لاحترام حقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين في هذه الفترة

غير العالية .. لقد بدأنا نستغي عن الكثير من الاحتياجات الضرورية وليس الكماليات فقط."

"استغني عن الكثير من الضروريات، وبسبب تراكم قيمة إيجار منزلنا اضطررت لبيع قطع الأثاث، وصل الحال بعائتي إلى مرحلة عدم توفر رغيف خبز واحد. بدأت بمساعدة من بعض صديقاتي باحتراف مهنة الخياطة التي كانت مجرد هواية لي واكتفاء شخصي، وتجاوزت مع عائتي قليلاً تلك المرحلة العصبية، لكن لا يمكن القول أنني وصلت لمرحلة الأمان" .. هكذا عبرت أم أيمن عن وضعها كأماً لديها مسؤولياتها التي تضاعفت نتيجة ارتفاع الأسعار المهول.

تحدثت اليمنيات عن العجز في توفير السلع الغذائية الرئيسية وعلى رأسها الحليب للأطفال، الأرز أصبح كذلك بالنسبة للكثير من العائلات وجبة صعبة المنال، وتم الاستغناء عنه كالفواكه والبيض واللحوم والأسماك التي لم تعد حاضرة كالسابق على المائدة اليمنية.

الخبز أصبح الوجبة المتاحة غالباً، وبينما تكتفي به بعض العائلات كوجبة واحدة رئيسية، يتكرر ذاته في مختلف الوجبات الثلاث لعائلات أخرى.

### نساء معيلات:

يشهد اليمن تغيراً في طبيعة الأدوار الاجتماعية التي تؤديها النساء، بالتزامن مع أحداث الحرب الجارية، فقد تحولن إلى معيلات أُسرٍ بدلاً من أزواجهن الذين أبعدهم الحرب عن سوق العمل.

وفق آخر إحصائية سبقت الحرب الأخيرة، تمثل النساء ما يقارب 51% من إجمالي عدد سكان البلاد، إلا أنهن الأقل حظاً في الحصول على الغذاء الكافي لهن ولأطفالهن بسبب انعدام فرص العمل والعادات والتقاليد، وهو الأمر الذي ضاعفت منه

العصبية اقتصادياً، ولفت النظر لهذا الجانب المهم من قبل صناعات القرار في الداخل والفاعلين على المستوى الإقليمي، بما يضمن مواصلة الجهود لتلبية هذه الاحتياجات.

### جوعهم وصل إلى مستوى غير مسبوق:

هذا هو التوصيف الذي أطلقه برنامج الغذاء العالمي على ملايين اليمنيين واليمنيات اللذين يعيشون في ظروف حرب أهلية طاحنة، فمنذ أواخر العام 2014م، يعاني أطفال اليمن من سوء التغذية هو من المستويات الأعلى عالمياً، ما يخلف آثاراً سلبية على صحة هؤلاء الأطفال.

وتعاني واحدة من كل ثلاث عائلات يمنية من فجوة في نظامها الغذائي، وبالكاد تتذوق هذه العائلات الخضروات والفواكه واللحوم في الفترة الماضية، حسب البرنامج. كما تعتمد 45% من العائلات اليمنية على الديون لتوفير الغذاء.

إن الأزمة الاقتصادية التي تلقي بظلالها على اليمن، وتحرم سكانها بداية من الأمن الغذائي، تظهر جليلة بآثارها على النساء اللاتي يواجهن مع عوائلهن سبل تدبير ما أمكن من الوجبات الغذائية. فثقافة المجتمع تترك للمرأة كيفية تدبير ما يمكن تقديمه على المائدة، مما يصنع ضغطاً مضاعفاً على النساء لتدبير ذلك بالقليل من السلع نتيجة الارتفاع الكبير في أسعارها.

في استطلاع استهدف شريحة من النساء في مختلف المحافظات اليمنية عبر برامج التواصل الاجتماعي، تقول عبيرج "الأسعار ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه وبلغت قيمتها ضعفين، وبعضها يكاد يكون معدوماً، بينما بدائل المنتجات الأقل جودة هي كذلك ذات سعر مرتفع لا يتلائم وجودتها

مرحلة الحرب الأهلية وحالة الصراع والانقسام على امتداد المساحة اليمنية.

وبعد أن كانت العادات الاجتماعية التقليدية في اليمن تمنع الكثير من النساء من العمل، بدأ التغيير البطيء في الواقع اليمني يدخلهن ساحة العمل والإعالة، وسط تدهور الحالة الاقتصادية للأسرة اليمنية.

زادت نسبة الأسر التي تعيلها النساء بسبب الحرب، وتعتبر النساء المعيلات من الفئات الأكثر ضعفاً في بلد لا يزال العنف فيه منتشرًا على نطاق واسع، كما تسبب انهيار سعر العملة في إضعاف المرأة اليمنية، حيث جعلها أكثر انكفاءً ودفعها إلى التركيز على أولويات البحث عن لقمة العيش على حساب أولويات تنمية قدراتها وتعزيز دورها المجتمعي.

استغنت الكثير من النساء التي تعول أسرها عن الكماليات، ودفعتها الحاجة لرغيف الخبز للعمل، كما حرمت الإناث من إكمال تعليمها لعدم إمكانية دفع تكاليفه والحاجة لخدماتها في المنزل بدلا عن الأم التي خرجت للبحث عن عمل.

تقليدياً إلى الرجل، والسعي لتغطية نفقات الأسرة. لكن الفشل يكون حليف هذه المهمة في غالب الأحيان.

### فتيات يمنيات ... وحق تعليم مهدر:

كأنما كان ينقص الفتاة اليمنية أن يضاف التدهور الإقتصادي الكبير إلى جملة الأسباب الاجتماعية التي تعيق حصولها على حقها من التعليم.

ففي البلد الذي يشدد على إلزامية التعليم الأساسي لم تتحقق مجانية التعليم بشكل كامل، بينما يعاني غالبية المجتمع ظروفًا اقتصادية صعبة في ظل الاضطرابات السياسية، والتي تمتد لما يقارب ثمانية أعوام حتى الآن، وكان لها أثر كبير على الجوانب الاقتصادية؛ مما أدى لإحجام عدد كبير من الأسر اليمنية عن تعليم أبنائها، والدفع بهم نحو ممارسة الأعمال المختلفة للحصول على نفقات المعيشة اليومية.

كما أن بعض الأسر اقتصرت على تدريس الذكور فقط دون الإناث؛ نظراً للتكاليف التي تتطلبها

تغيرت أدوار المرأة عن تلك التي كانت تؤديها قبل الحرب، وعقب مصرع آلاف الأشخاص اللذين كان أكثرهم ضمن فئة الشباب وأرباب الأسر والمنتجين فيها، إضافة إلى تعرض البعض الآخر إلى الإصابات والإعاقات التي صعبت من عودتهم إلى سوق العمل. عدا تدايعات ملف الأسرى لدى الأطراف المتنازعة، كل هذه الظروف جعلت من المرأة المعيل الأساس للأسرة، وفي ظل ارتفاع أسعار الصرف تضاعفت أعباء مسؤولياتها وفاقت طاقتها، ودفعها إلى التفكير بكل الطرق لتأمين قوت من تعولهم في ظل غلاء يلتهم كل مصادر دخلها.

فقدان الملايين من المواطنين لوظائفهم في القطاع الخاص، وانقطاع مرتبات موظفي القطاع العام لأشهر عديدة، أستهبد أيضاً النساء بشكل رئيسي حيث كن الفئة الأكبر التي فقدت وظيفتها في المدن

العملية التعليمية من رسوم دراسية، وأزياء مدرسية ومصروفات يومية، ومواصلات وشراء مستلزمات وكتب مدرسية.

من جهة أخرى أدى الركود الاقتصادي إلى انخفاض دخل الأسر، وارتفاع نسبة البطالة وغلاء المعيشة نتيجة ارتفاع سعر الدولار الذي تجاوز 500

ريال يمني للدولار الواحد في العام 2018، مقارنة بـ215 ريالاً للدولار بداية العام 2014م، وأدى ذلك إلى توقف كثير من مؤسسات القطاع الخاص، أما بالنسبة للقطاع الحكومي فيعاني كثير من الموظفين الحكوميين بسبب انقطاع مرتباتهم، وكان لهذا الركود تأثيراً مباشراً على تعلم الفتاة في المرحلة الجامعية والدراسات العليا.

المماضية نتيجة تداعيات الصراع المسلح،

من جهة أخرى أدى تدهور قيمة الريال إلى ارتفاع أسعار الأدوية والمستلزمات الصحية للنساء والفتيات، وتضاعف خطر ذلك على الأمهات والمواليد كذلك اللذين يحتاجون لأدوية وتغذية معينة لم تعد تتوفر في السوق أو تتوفر دون وجود القدرة المالية على شرائها.

منال فتاة قتل أبوها في قصف جوي على احد الأسواق وأدت ارتفاع الحياة المعيشية وتفاقم الأسعار و ثقل الديون على أمها التي تعمل في بيع الدواجن بدلا عن زوجها، مما دفع منال لتترك دراستها في المرحلة الثانوية ومساعدة أمها في العمل لتعول ثلاثة أطفال.

تقول منال أدت ارتفاع أسعار صرف الصرف إلى ارتفاع أسعار الدواجن وكاد ذلك أن يفقدنا مصدر دخلنا واضطررنا إلى تخفيض الكثير من احتياجاتنا لنحافظ على مصدر دخلنا.

### تداعيات صحّيّة على النساء:

كانت تأثيرات الحرب والأزمة المعيشية، قاسية على النساء خاصة الحوامل والأمهات المرضعات، وقد بات لنقص الغذاء تداعيات صحّيّة على النساء، خصوصاً الحوامل.

يقدر عدد النساء الحوامل اللواتي يعانين من سوء التغذية بنحو 1.1 مليون امرأة، ما يشكل خطراً على حياة أكثر من 52 ألف امرأة حامل وأجنّتهن. وبحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، من المحتمل أن يتعرض هذا العدد لمضاعفات أثناء الولادة. كما تقدر الأمم المتحدة معدّل وفيات الأمهات خلال الولادة وبعدها بنحو 385 حالة وفاة لكلّ مائة ألف، وهي من أعلى النسب في المنطقة

## توصيات:

- تطوير سياسات مع المانحين لدعم المرأة الريفية وتأهيلها لتحويل نمط عملها الذي يتم بشكل غير منظم إلى نشاط شخصي ملموس يدر عليها دخلاً دائماً.
- الاستمرار في دعم الأسر الأشد عوزاً بالمواد الغذائية وشملهم ضمن برنامج تأمين غذائي يستهدفهم بشكل منظم حتى توفير مشروعات عمل مستدامة لهم.
- تعد الأسر التي تعيلها النساء ذات حاجة ماسة من غيرها إلى دعم المجتمع والمنظمات الإنسانية والحكومة اليمنية في المقام الأول، حيث يتوجب توفير راتب الرعاية الاجتماعية لكل الأسر المحتاجة والمستحقة لهذا الراتب في محافظات اليمن كافة، وتعديل قيمة الإعانات وفقاً للتغيير المستمر في أسعار الصرف.
- تطوير البرامج التي تستهدف فئة النساء المعيلات من الأزامل وزوجات المفقودين والأسرى عبر دعمهن بالمشروعات الصغيرة ومواد الإغاثة بشكل منتظم، حتى لا يتحولن مع أسرهن إلى ضحايا، ويصبح استقطاب أبنائهن متاحاً لمختلف أطراف الحرب ومشاريع الموت.
- إقرار مجانية التعليم طبقاً للدستور، وإلغاء الرسوم الدراسية في مراحل التعليم العام، وتخفيض الرسوم الجامعية، ورسوم الدراسات العليا، وزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية.
- التوسع في دعم الأسر الفقيرة بصورة مستمرة، عبر مشروع التغذية المدرسية، بما يساهم في زيادة التحاق الفتاة بالتعليم.
- إسهام المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المحلي في توعية ودعم تعليم الفتاة، من خلال توفير المستلزمات المدرسية بشكل مجاني والمساهمة المجتمعية في بناء المدارس وترميمها.
- تضمين المهارات الحياتية المرتبطة بالفتيات في المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية حتى تكون الفتاة قادرة على الحصول على نوع من التأهيل الذي قد تحتاجه لاستكمال المراحل التالية والنجاح فيها.
- دعم الحكومة عبر وزارة الصحة للمنتجات الصحية والأدوية للنساء والفتيات وعلى وجه الخصوص الحوامل والمواليد.

## المراجع:

- تفاعل نسوي عبر برامج التواصل الاجتماعي ، وطرح استبيان من خلالها.
- تقارير وإحصائيات صندوق الأمم المتحدة للسكان
- <https://arabstates.unfpa.org/ar/topics>
- <http://wdi.worldbank.org/table/2.14#>
- تقارير ومقالات إعلامية مختلفة.
- <https://www.alaraby.co.uk/society/2018/12/25>

## سميحة أحمد

مهندسة مدنية  
باحثة بمؤسسة المعارف للبحوث و الأحصاء - المكلا



[www.shebayouth.org](http://www.shebayouth.org)



[info@shebayouth.org](mailto:info@shebayouth.org)



[@shebayouth1](https://www.facebook.com/shebayouth1)



[@shebayouth](https://www.youtube.com/channel/UC...)